المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

31/12/2013

مسلسل هادئ ومتواصل من الإصلاحات المطردة نحو مجتمع ديمقراطي حداثي

التقدم في مجال حقوق الإنسان يعزز موقع المغرب كـ«نموذج استثنائي»

الرباط: **عبد الحفيظ بن بوشتى**

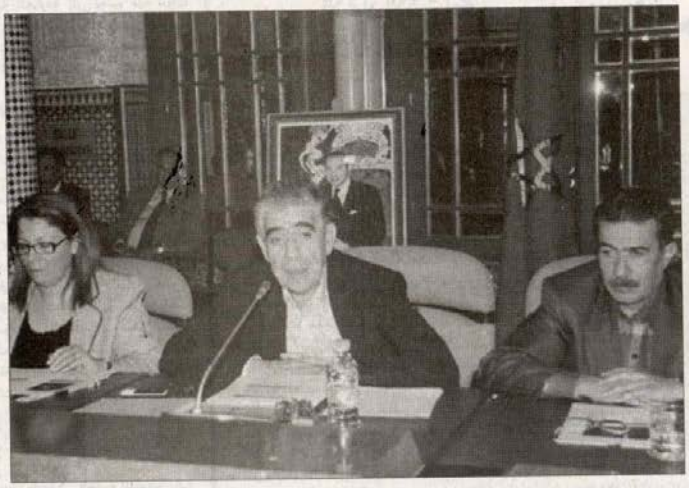

دشن المغرب بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس؛ مسلسلا هادئا من الإصلاحات المطردة نحو مجتمع ديمقراطي حداثي يكرم فيه الإنسان، وهو يتمتع بكل مقومات المواطنة.

هكذا، انخرطت المملكة، مبكرا في إرساء فضاء للحريات واحترام حقوق الإنسان وفق منهج خاص ووتيرة ملائمة، تأخذ في الاعتبار ثوابته وخياراته الاستراتيجية وخصوصياته.

ومكنت النجاحات التي أحرزها المغرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان، من أن ينتخب في نونبر الماضي، لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، للمرة الثانية على التوالي، كما عززت مكانته كنموذج استثنائي وكقطب للاستقرار والتنمية والتسامح في المنطقة.

لقد انطلق مسلسل الإصلاحات في بداية سنة 2000، خصوصا بعد ترسيخ المفهوم الجديد للسلطة وإصلاح مدونة الأسرة والاعتراف بالتعددية الثقافية في الخطاب الملكي بأجدير وإحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والعمل، الذي أنجزته هيئة الإنصاف والمصالحة.

ويرى رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، إدريس اليزمي، أن الأمر يتعلق بثلاث إشكاليات رئيسية، هي المساواة والتعددية والحقوق السياسية والمدنية. ودشنت موجة جديدة من الإصلاحات لا تقل أهمية عن الأولى قبل ما يسمى بـ«الربيع العربي»، بإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005، وأشغال اللجنة الاستشارية حول الجهوية، التي أنجزت تقريرها.

وأكد اليزمي، في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء، بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان (10 دجنبر)، أن النهوض بوضعية الفئات الأكثر هشاشة وتوزيع السلطة تعد « مسائل مركزية » ضمن هذا المجهود طويل الأمد.

وأوضح اليزمي أن المغرب عرف، أيضا، طوال النصف الأول من سنة 2011، سلسلة من المحطات المهمة، مع تنصيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومؤسسة الوسيط، التي كانت تعرف من قبل بديوان المظالم، وكذا المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى إحداث المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، التي تعد هيئة للتنسيق على المستوى التنفيذي في مجال حقوق الإنسان.

وفي السنة نفسها دائما، استقبل جلالة الملك عبد السلام أبو درار، وعبد العالي بنعمور، على التوالي، رئيس الهيئة المركزية لمحاربة الرشوة ورئيس مجلس المنافسة، في الوقت الذي وقع التصديق على طلب الهيئتين بضرورة تنفيذ قرارتهما. ورسخت المراجعة الدستورية في ما بعد مجموع هذه الأوراش في القانون الأساسي للمملكة.

وأتت هذه الإصلاحات، على المدى البعيد، أكلها، من خلال اعتراف دولي، خصوصا عبر الوضع المتقدم، الذي منحه الاتحاد الأوروبي للمغرب، الذي أصبح كذلك في سنة 2011 شريكا من أجل الديمقراطية للجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي، في أفق إدخال المقتضيات المهمة، في مجال حقوق الإنسان للمجلس، ضمن القانون المغربي.

وأشار اليزمي إلى أن هذا المجهود المتواصل، الذي يشكل خصوصية المغرب، يحصل عبر حوار وطني متعدد، مذكرا بأن اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور تلقت، خلال الإصلاح الدستوري، أكثر من 200 مذكرة من جميع الأحزاب السياسية والنقابات وفعاليات المجتمع المدني. كما كان هذا الحوار الوطني بارزا خلال المشاورات المتعلقة بإصلاح قطاعي العدالة والإعلام.

ولاحظ أن هذه القدرة الوطنية على الحوار والمواجهة السلمية لوجهات النظر قبل وضع الإصلاحات المتفق عليها حيز التنفيذ، وهو الأمر الذي حدث قبل الربيع العربي، تشكل أحد العناصر الأساسية للاستقرار والتقدم.

واستطاع المغرب أن يواصل، في منطقة تحفل بالاضطرابات، السير على نهج الديمقراطية ودولة القانون، عبر إصلاحات مهمة، خصوصا في مجال حقوق الإنسان. ومكن هذا المجهود، الذي بذله المغرب من انتخابه، في نونبر الماضي، عضوا داخل مجلس حقوق الإنسان للمرة الثانية على التوالي (بعد انتخابه في 2011) في لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وبمجلس المنظمة البحرية الدولية وبالمجلس التنفيذي لليونيسكو.

إن انتخاب المملكة لعضوية هذه الهيئات الأممية يشكل اعترافا وعلامة ثقة استثنائية في الجهود ذات المصداقية، التي بذلها ويبذلها المغرب، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، ومساهمته البناءة في النهوض بقيم السلام والديمقراطية والتنمية البشرية.(و م ع)

الصباح
يومية مغربية شاملة

الصبار: المغرب بحاجة إلى قضاة مبدعين

814963

قال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن المغرب بحاجة إلى قضاة مبدعين لهم القدرة على تطويع النصوص القانونية وليس تاويلها وذلك من أجل المساهمة في تنمية وتطوير النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها »، مؤكدا أن القضاء هو الآلية الأساسية والجوهرية في حماية حقوق الإنسان والحريات ورد الحقوق.

حديث الصبار عن دور القضاء جاء خلال الكلمة التي ألقاها مساء الجمعة الماضي، في المائدة المستديرة حول موضوع "المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية... الأدوار والتقاطعات مع باقي المتدخلين"، التي نظمت، أخيرا بفاس، إذ أوضح الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن المجلس أولى لموضوع القضاء في إطار الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة أهمية خاصة من خلال رفعه للعديد من المذكرات التي صبت في مجملها حول ضرورة ضمان استقلالية القضاء بالنظر إلى الأدوار التي يضطلع بها في حماية الحقوق والحريات وصيانتها .

واستعرض التحولات العميقة والنوعية التي عرفها المغرب في مجال حماية حقوق الإنسان والحريات من خلال العديد من الآليات المهمة والفعالة التي أنشأها وعبر سن التشريعات القانونية وملاءمتها مع المواثيق الدولية، مشيرا إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان لا يمكنه أن يقوم بدوره الحمائي في مجال تكريس وصيانة وضمان حقوق الإنسان بدون تعاون وتنسيق مع جميع المعنيين والمتدخلين من سلطات عمومية وقضائية ومكونات وفعاليات المجتمع المدني.

وضعية السجون والاعتقال الاحتياطي كانت حاضرة في كلمة الصبار، الذي أكد على ضرورة العمل من أجل تقويم اختلالات السياسة العقابية وإعادة الإدماج مع التفكير في بدائل من شأنها الحد من أزمة السجون وحماية حقوق السجناء، خاصة في ظل دستور جديد شدد على ضرورة حماية هذه الحقوق، مبرزا أهمية إعادة النظر في السياسة العقابية بما يضمن ويعزز مقوماتها الثلاثة الردع والإصلاح والإدماج، مع مراجعة مسطرة الاعتقال الاحتياطي وفتح نقاش وطني واسع حول العقوبات البديلة يفضي إلى صياغة مقترح أو مشروع قانون حول هذه العقوبات، بالإضافة إلى تفعيل مسطرة الصلح والإفراج الشرطي للحد من ظاهرة الاكتظاظ التي تظل إحدى الإشكاليات الكبرى التي تتفرع عنها العديد من الآفات التي تعرفها السجون. ولم ينس الحديث عن الأدوار التي يقوم بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتباره مؤسسة وسيطة لها قوة معنوية، سيما في المجال الحمائي، مشيرا إلى أن ضعف الدور الرقابي الموكول إلى العديد من المؤسسات يؤدي حتما إلى اختلالات وانزلاقات يجب التصدي لها على اعتبار أن قضية حقوق الإنسان هي قضية تهم الجميع وعلى الجميع أن ينخرط في حمايتها والنهوض بها.

وركزت المداخلات التي قدمها كل من الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بفاس وبعض رجال القضاء العاملين بالنفوذ الترابي للمحكمة ذاتها على إبراز اختصاصات القضاء وأدواره في حماية حقوق الإنسان وإعمال مبدأ الرقابة سواء في ما يتعلق بقضاة الأحكام أو بالمؤسسات السجنية. وأكد المتدخلون أن القاضي المغربي له حق الرقابة، وفقا للنصوص القانونية والتشريعية، على المؤسسات السجنية من خلال الرقابة على قانونية الاعتقال وحقوق السجناء والاطلاع على السجلات وتتبع وضعيتهم وأحوالهم، مشيرين إلى اختصاصات ودور الغرف الجنحية في مراقبة الاعتقال الاحتياطي وعمل قضاة التحقيق ومراقبة التدابير الوقائية، بالإضافة إلى زيارة المؤسسات السجنية والاستماع إلى السجناء ومراقبة وتاديب ضباط الشرطة القضائية وأعوان الإدارة والموظفين وغيرها من الاختصاصات التي أوكلها لها القانون.

كريمة مصلي

مؤسسات وطنية صنعت الحدث سنة 2013

كانت 2013 سنة حافلة بالمواعيد والأحداث التي لعبت فيها مؤسسات وطنية أدوارا رئيسية، "رسالة الأمة"تقدم بعضا من هذه المؤسسات، التي صنعت الحدث وطنيا ودوليا، من بينها، مجلس النواب، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتقريره حول وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب

جاء إحداثه لـ"تكريس مسلسل تعزيز دولة الحق والقانون والمؤسسات"، وليحل محل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الذي تم إنشاؤه في ظل التحول السياسي الذي شهده المغرب سنة 1990، ليكون إحدى المؤسسات الرئيسية المساهمة في عملية الانتقال الديمقراطي بالمملكة، خاصة في مجال تسوية ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بعد إعادة تنظيمه سنة 2002، إنه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والذي بصم على سنة "مميزة". فخلال عام 2013، أصدر المجلس، الذي يرأسه الحقوقي "الباز" إدريس اليازمي، عددا كبيرا وهاما من التقارير والدراسات في عدة مجالات، كان من أبرزها التقرير الموضوعاتي حول وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب، يحمل عنوان "الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب: من أجل سياسة جديدة قي مجال اللجوء والهجرة".

ولقي هذا التقرير، ترحيبا من حقوقيين من المغرب وخارجه، وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد اطلع على هذا التقرير الموضوعاتي ، المرفوع إلى العلم السامي لجلالته من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك طبقا للمادة 24 من الظهير الشريف المحدث لهذا المجلس، وتفعيلا لاختصاصاته، كما هو منصوص عليها في المادتين 13 و17. ويبرز التقرير الرصيد العريق للمغرب كأرض لاستقبال المهاجرين، كما تناول الإطار القانوني الوطني والدولي، الذي ينظم إقامة الأجانب بالمغرب، وقدم التقرير أيضا توصيات بهذا الشأن على ضوء تحليل التحولات الجارية المتعلقة بالمهاجرين واللاجئين.

من بين تلك التوصيات، دعوته السلطات العمومية ومجموع الفاعلين الاجتماعيين والبلدان الشريكة للمغرب إلى أخذ الواقع والمستجدات التي يشهدها العالم بعين الاعتبار والعمل بشكل مشترك من أجل بلورة وتنفيذ سياسة عمومية فعلية في مجال الهجرة، ضامنة لحماية الحقوق ومرتكزة على التعاون الدولي وقائمة على إدماج المجتمع المدني.

كما دعا المجلس إلى ضمان حق المهاجرين الموجودين في وضعية غير نظامية في حالة توقيفهم أو وضعهم رهن الاعتقال الاحتياطي أو تقديمهم للمحاكمة في الولوج الفعلي للعدالة (إمكانية الاستفادة من خدمات المحامين ومترجمين أكفاء والولوج للسلطات القنصلية ومساطر اللجوء والولوج للعلاج...)، بالإضافة إلى اتخاذ تدابير كفيلة بزجر المشغلين الذين يستغلون المهاجرين غير النظاميين، وضمان حق هؤلاء المهاجرين في اللجوء عند الاقتضاء إلى مفتشية الشغل دون خوف، وتسهيل تسجيل الولادات الجديدة وإصدار شهادات الوفاة .

وأوصي التقرير أيضا بتضمين القانون الجنائي مقتضيات تحمي المهاجرين القاصرين على وجه الخصوص، واعتبار ارتكاب جريمة الاتجار بهم أمرا موجبا لإعمال ظروف التشديد.

هذا، ويعتبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مؤسسة وطنية لحماية حقوق الإنسان والحريات بالمغرب، تتوافق نصوصها التنظيمية لمبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ويتوفر المجلس الوطني على اختصاصات أوسع، سواء على المستوى الوطني أو الجهوي، الشيء الذي يضمن للمجلس مزيدا من الاستقلالية والتأثير في مجال حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها.

ومن بين اختصاصات المجلس، في مجال حماية حقوق الإنسان، رصد الانتهاكات، مع إمكانية إجراء التحقيقات والتحريات اللازمة وإعداد تقارير تتضمن خلاصات ونتائج الرصد والتحقيقات ورفعها إلى الجهات المختصة مشفوعة بتوصيات لمعالجة الانتهاكات التي تم رصدها، وكذا تلقي الشكايات ودراستها ومعالجتها وتتبعها وتقديم توصيات بشأنها وإحالتها عند الاقتضاء إلى الجهات المختصة وإخبار المشتكين المعنيين بذلك، فضلا عن التدخل بكيفية استباقية وعاجلة كلما تعلق الأمر بحالة من حالات التوتر التي قد تفضي إلى انتهاك حق من حقوق الإنسان بصفة فردية أو جماعية، في إطار المهام المسندة إليه، وبتنسيق مع السلطات العمومية المعنية، بالإضافة إلى المساهمة في تفعيل الآليات المنصوص عليها في المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها، وزيارة أماكن الاعتقال والمؤسسات السجنية ومراكز حماية الأطفال وإعادة الإدماج والمؤسسات الاستشفائية الخاصة بمعالجة الأمراض العقلية والنفسية وأماكن الاحتفاظ بالأجانب في وضعية غير قانونية وإعداد تقارير عن الزيارات ورفعها إلى السلطات المختصة، تقديم المساعدة والمشورة إلى البرلمان والحكومة، بناء على طلبها، في مجال ملاءمة مشاريع ومقترحات القوانين مع المعاهدات الدولية.

أما في مجال النهوض بحقوق الإنسان، فيساهم المجلس ، كلما اقتضت الضرورة، في إعداد التقارير التي تقدمها الحكومة لأجهزة المعاهدات والمؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى المختصة، ويشجع ويحث كافة القطاعات الحكومية والسلطات العمومية المعنية على متابعة تنفيذ الملاحظات الختامية والتوصيات الصادرة عن أجهزة المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب، بالإضافة إلى بحث ودراسة ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية الوطنية مع مقتضيات المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي صادقت عليها المملكة واقتراح التوصيات التي يراها المجلس مناسبة في هذا الشأن، والمساهمة في النهوض بثقافة حقوق الإنسان وإشاعتها وترسيخ قيم المواطنة المسؤولة.

http://www.rissalatalomma.press.ma/index.php/motabaat/1060-20135.html

وعلاوة على ذلك، يتوفر المجلس على اختصاصات جهوية من خلال اللجان الجهوية لحقوق الإنسان التي عين رؤساؤها بموجب ظهير. وتسهر هذه اللجان الجهوية على رصد ومراقبة حالة حقوق الإنسان على الصعيد الجهوي، وتلقي وفحص الشكاوى والانتهاكات التي تعرض عليها وإعداد التقارير الخاصة أو الدورية حول التدابير المتخذة لمعالجة القضايا والشكاوى بالجهة. وتعمل هذه اللجان على ضمان تنفيذ برامج ومشاريع المجلس الوطني في مجال النهوض بحقوق الإنسان بالتعاون مع الفاعلين المحليين، وتساهم في تشجيع وتسهيل إنشاء مراصد جهوية لحقوق الإنسان التي تسهر على تتبع تطور حقوق الإنسان على الصعيد الجهوي.

كما يطلع المجلس الوطني على اختصاصات في مجال القانون الدولي الإنساني و يشرف، بالتنسيق مع السلطات المعنية، على تنسيق أنشطة مختلف الجهات المعنية، وتتبع تنفيذ المعاهدات الدولية التي صادقت عليها المملكة وانضمت إليها، والمساهمة في برامج التربية والتكوين والتوعية المرتبطة بذلك وتطوير علاقات تعاون وشراكة لتعزيز تبادل الخبرات مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجميع الهيئات العاملة في مجال القانون الدولي الإنساني.

وبالإضافة إلى ذلك، يتولى المجلس تنظيم منتديات وطنية وإقليمية ودولية لحقوق الإنسان لإثراء الفكر والحوار حول قضايا حقوق الإنسان وتطوراتها وآفاقها، كما يساهم في تعزيز البناء الديمقراطي من خلال النهوض بالحوار المجتمعي التعددي، وتطوير كافة الوسائل والآليات المناسبة لذلك، بما فيها ملاحظة العمليات الانتخابية.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والنموذج التنموي للاقاليم الجنوبية للمملكة

يعتبر المجلس الإقتصادي والاجتماعي، الذي تم تأسيسه، كهيئة بهذا الاسم من قبل دستور 1992، قبل أن يضيف دستور 2011 إلى صلاحياته الميدان البيئي، –يعتبر– ثمرة مسلسل واسع، انطلق منذ عقود و تمثل في إحداث عدة هيئات استشارية، ويضطلع هذا المجلس بمهام استشارية لدى الحكومة و مجلسي النواب والمستشارين. ويعهد إليه على الخصوص القيام بالإدلاء برأيه في التوجهات العامة للاقتصاد الوطني والتكوين، و تحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والجهوية والدولية، و تقديم اقتراحات في مختلف الميادين المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنمية المستدامة، و تيسير وتدعيم التشاور والتعاون والحوار بين الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، والمساهمة في بلورة ميثاق اجتماعي، بالإضافة إلى إعداد تقارير ودراسات وأبحاث في الميادين المرتبطة بممارسة صلاحياته.

وشملت حصيلة منجزات المجلس الذي يرأسه نزار بركة، في سنة 2013 على الخصوص إعداد 10 دراسات موضوعاتية و13 تقريرا (6 في إطار طلب إحالة من طرف الحكومة والبرلمان و7 إحالات ذاتية). وتهم مواضيع تلك التقارير على الخصوص "أماكن العيش والفعل الثقافي" و"تدبير وتنمية الكفاءات البشرية رافعة أساس لنجاح الجهوية المتقدمة" و"التكوين مدى الحياة" و"حكامة المرافق العمومية " و "المعلومة المفتوحة" و"التعميم والمساواة في ولوج الخدمات الصحية الأساسية" و"المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" إلى جانب إبداء الرأي في مشروع القانون المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل.

ويبقى من بين أهم أعمال المجلس الذي كان يرأسه شكيب بنموسى، قبل أن يعينه جلالة الملك سفيرا للمملكة بفرنسا، إعداده لتقرير حول "النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية للمملكة"، المشروع الذي أعده المجلس انطلاقا من الخطاب الملكي السامي ليوم 6 نونبر 2012 بمناسبة الذكرى 37 للمسيرة الخضراء.

ويستلهم هذا النموذج مبادئه الكبرى من دستور فاتح يوليوز 2011. ويمثل مساهمة للمجتمع المدني المنظم في بلورة المشروع الوطني الكبير للجهوية المتقدمة، الذي من شأنه أن يشكل أرضية سانحة لمبادرة الحكم الذاتي المقترحة في 2007 من قبل المملكة المغربية والخاصة بالأقاليم المعنية بالمسلسل الأممي.

وحدد النموذج الذي يتوخى الانتقال من "اقتصاد الريع" إلى اقتصاد قائم على المبادرة الخاصة وقواعد المنافسة والعمل والخروج من منطق المساعدة صوب حماية اجتماعية تستهدف الساكنة الأكثر هشاشة والقطع مع استراتيجية المدى القريب والاستعاضة عنها بمتطلبات الاستدامة، –حدد– لنفسه منطلقا أساسيا يتمثل في احترام وتشجيع الحقوق الانسانية الاساسية في معناها الواسع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي.

وقد اتفق جميع المعنيين من منتخبين ، وخبراء وممثلي النقابات ومنظمات وجمعيات مهنية ومنظمات المجتمع المدني على أن أنجع وسيلة لبلوغ أهداف هذا النموذج تتمثل في تنويع الانشطة الانتاجية وتوسيع القاعدة الاجتماعية لفعاليات الاقتصاد المحلي.

وتتمثل الاهداف الرئيسية لهذا الخيار، في خلق الثروات والنهوض بالشغل، خاصة لفائدة الشباب والنساء. فضلا على أن نجاح هذه المقاربة رهين بإقرار حكامة مجددة، قائمة على مبادئ واضحة، وقواعد دقيقة للمسؤولية.

مجلس المستشارين وسابقة اسقاط القانون المالي

استطاع مجلس المستشارين، طبع السنة التي نودعها، عندما أسقطت فرق المعارضة، مشروع قانون المالية برسم سنة 2014، وهي سابقة في تاريخ مؤسسة البرلمان، منذ سنة 1963. حيث خلق هذا الحدث ردود فعل متباينة، وأكد على أن المعارضة قد اضطلعت حينها بدورها الذي خوله اياها الدستور الجديد.

ورغم أن رئيس الحكومة، وقيادات من حزبه العدالة والتنمية، ادلوا بتصريحات، تطالب بحل الغرفة الثانية، وتصف العمل الرقابي للمجلس، "عبثا" الا ان الغرفة الثانية، ابانت خلال مراحل المناقشة والتصويت على قانون المالية الاخيرة، بانها مؤسسة تشريعية لا تقل اهمية عن الغرفة الاولى.

يشار الى ان مجلس المستشارين في الدستور الجديد، يتحدث عن 90 عضوا على الأقل، و120 عضوا على الأكثر، ينتخبون بالاقتراع العام غير المباشر، لمدة ست سنوات، على أساس التوزيع التالي: ثلاثة أخماس الأعضاء يمثلون الجماعات الترابية، يتوزعون بين جهات المملكة بالتناسب مع عدد سكانها، ومع مراعاة الإنصاف بين الجهات. ينتخب المجلس الجهوي على مستوى كل جهة، من بين أعضائه، الثلث المخصص للجهة من هذا العدد. وينتخب الثلثان المتبقيان من قبل هيئة ناخبة تتكون على مستوى الجهة، من أعضاء المجالس الجماعية ومجالس العمالات والأقاليم. – خمسان من الأعضاء تنتخبهم، في كل جهة، هيئات ناخبة تتألف من المنتخبين في الغرف المهنية، وفي المنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية، وأعضاء تنتخبهم على الصعيد الوطني، هيئة ناخبة مكونة من ممثلي المأجورين.

ويبين قانون تنظيمي عدد أعضاء مجلس المستشارين، ونظام انتخابهم، وعدد الأعضاء الذين تنتخبهم كل هيئة ناخبة، وتوزيع المقاعد على الجهات، وشروط القابلية للانتخاب، وحالات التنافي، وقواعد الحد من الجمع بين الانتدابات، ونظام المنازعات الانتخابية.

يُنتخب رئيس مجلس المستشارين وأعضاء المكتب، ورؤساء اللجان الدائمة ومكاتبها، في مستهل الفترة النيابية، ثم عند انتهاء منتصف الولاية التشريعية للمجلس. ينتخب أعضاء المكتب على أساس التمثيل النسبي لكل فريق.

الداخلة:تخليدا ليومها العالمي اللجنة الجهوية لحقوق الانسان تحتفي بلغة الضاد

متابعة لأنشطتها الأسبوعية وتخليدا لليوم العالمي للغة العربية الذي يصادف 18 دجنبر 2013، نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الانسان الداخلة اوسرد ندوة فكرية لفائدة طلبة وطالبات ثانوية الحسن الثاني التأهيلية، وقد أطر لهذه الندوة الأستاذ أحمد العاهدي النائب الإقليمي للتربية والتكوين لإقليم وادي الذهب وعضو مجموعة الإثراء والأستاذ عبد الله الهنوني منسق مجموعة الإثراء إلى جانب الأستاذ خالد لبكيري مدير مركز الإنتاج والإنشاء والتوثيق التربوي التابع لأكاديمية جهة وادي الذهب–الكويرة والشاعر والأستاذ رضوان الرحالي حارس عام بثانوية ابن طفيل التأهيلية والأستاذ ايت الطيب أستاذ اللغة العربية بثانوية الحسن الثاني، وقد انصبت مداخلات السادة الأساتذة حول أهمية الاعتناء باللغة العربية وحفظها وصيانتها كلغة سامية وكلغة للمسلمين والإسلام، حيث هي لغة القرآن الكريم، كما تم التطرق إلى ضرورة توخي الحذر من النزعة الاستعمارية البربرية التي أفرزت أصوات تنادي بإقرار اللهجات الدارجة واستعمالها في المناهج بدل اللغة العربية كنوع من المسخ الحضاري .

بعد ذلك فتح باب النقاش أمام القاعة التي ضمت حشدا نوعيا من تلامذة المستوى الثانوي إضافة إلى مجموعة من أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان .

نقاش أبرز مستوى اهتمام الطلبة والفاعلين وتمسكهم باللغة العربية وكذا وعيهم بموقف الشرع من ذلك، حيث تم التطرق إلى الأحاديث النبوية الشريفة التي تحث على توجب تعلم قواعد اللغة العربية وكذا الشعر العربي الجاهلي الفصيح كوسيلة لتفادي اللحن في النصوص القرآنية والعقائدية والسنية التي وردت كلها باللغة العربية الفصحى، وقد خرجت هذه الندوة بتوصيات من أهمها:

- تعريب الإدارة وخصوصا المراسلات الإدارية.
- تعريب مناهج التعليم العالي.
- العمل على إحياء اليوم العالمي للغة العربية بشكل سنوي.
- طبع وتدوين ونشر الإنتاجات العربية لطلبة جميع المؤسسات التعليمية.

http://sadasahara.com/news-national/5202.html

حقوقيون بالسمارة يتهمون اللجنة الجهوية لحقوق الانسان العيون–السمارة بالانتقائية

تساءل كثير من المتتبعين للعمل الحقوقي بالسمارة عن السر وراء تشبث اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بجهة العيون–السمارة التابعة للمجلس الوطني لحقوق الانسان بحصر انشطتها داخل العيون فقط وعدم قيامها باية زيارة ميدانية لتقييم الوضع الحقوقي بمدن اخرى كالسمارة باستثناء زيارة يتيمة قام بها بعض اعضاء المجلس للمستشفى الاقليمي دون ان تطلع الساكنة والمتتبعين للشان الحقوقي على نتائجها.

وهو ما يطرح السؤال حول حصر نشاط المجلس الوطني واللجنة الجهوية في تدبيج اسم السمارة فقط في الانشطة المقامة بالعيون،دون برمجتها داخل السمارة.

وفي تصريح لاحد الحقوقيين بالسمارة خص به صدى الصحراء ذهب الى ان الامر له علاقة بالخوف من اثارة الانتهاكات التي تعرفها المدينة بين الفينة والاخرى،مضيفا ان اللجنة الجهوية بعيدة كل البعد عن التمثيلية الحقيقية للمهتمين بالمجال الحقوقي،على حد تعبيره.

http://sadasahara.com/news-national/5203.html

أخبار جهوية

فاس– تنظم جمعية محاربة السيدا (فرع فاس) بتنسيق مع **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بفاس– مكناس**، اليوم الاثنين بفاس، ورشة للتحسيس والتعبئة حول موضوع " محاربة الوصم والتمييز ضد النساء في وضعية صعبة والأكثر عرضة لخطر الإصابة بفيروس فقدان المناعة المكتسبة " . ويأتي تنظيم هذا اللقاء التحسيسي بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لمحاربة العنف الذي يصادف يوم 25 دجنبر من كل سنة وكذا باليوم العالمي لمحاربة السيدا والذي يصادف فاتح دجنبر من كل سنة . ويروم اللقاء فتح النقاش مع الفاعلين المحليين حول ترابط الهشاشة لدى النساء وخطر الإصابة بفيروس فقدان المناعة المكتسبة لديهن بتضاعف هذا الخطر كلما تعرضن للعنف المبني على النوع الاجتماعي مما يفرض اعتماد مقاربة تضمن عدم التمييز والوصم بالنسبة للنساء المتضررات تماشيا مع توجهات المغرب في سيادة المقاربة المبنية على حقوق الإنسان . ويتضمن برنامج هذه الورشة التي يحضرها ممثلو العديد من الإدارات والمؤسسات المعنية، إلى جانب ممثلي هيئات ومكونات المجتمع المدني على مستوى الجهة، تنظيم ندوة ستقدم خلالها العديد من العروض والمداخلات التي ستركز على إبراز أهمية تعبئة كل الفاعلين والمهتمين من أجل مناهضة كل أشكال التمييز ضد النساء في وضعية صعبة. كما ستتمحور هذه العروض حول قضايا من قبيل "الحالة الوبائية لمرض السيدا" و"السيدا وحقوق الإنسان" و"العنف ضد النساء" و"مكافحة الوصم والتمييز ضد النساء حاملات فيروس السيدا" و"عمليات الوقاية في صفوف الفئات الهشة خاصة النساء في وضعية صعبة" وغيرها .

http://www.menara.ma/ar/2013/12/30/953560-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9.html

بعد معاناة طويلة أزمة مرضى القصور الكلوي باليوسفية في طريقها نحو الانفراج.

اتخذت لجنة الأخلاقيات المشكلة من ممثلين عن السلطة المحلية والمستشفى الإقليمي ولجنة دعم مرضى القصور الكلوي باليوسفية صباح أمس الإثنين **2013/12/30** قرار إدماج أربعة عشر مريضا من مرضى القصور الكلوي الذين كانوا يتابعون علاجهم بالمدن المجاورة بمصلحة تصفية الدم التابعة للمستشفى الإقليمي للا حسناء، لينضافوا إلى زملاء لهم بنفس العدد يتلقون العلاج بذات المصلحة.

وفي هذا السياق أشار عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان مراكش آسفي رضوان العيروكي الذي واكب مختلف احتجاجات واعتصامات مرضى القصور الكلوي أنه تدخل شخصيا لدى رئيسة مصلحة القصور الكلوي مناشدا إياها باتخاذ قرار إدماج هؤلاء المرضى، فأظهرت . حسب توصيفه . تفهما للوضع، مشترطة فقط انعقاد لجنة الأخلاقيات للتأشير على التحاقهم، وهو ما حصل بعد ساعات قليلة يضيف ذات المتحدث، وعلى ضوء قرار اللجنة سيتلقى المرضى أول حصة علاجية لتصفية الدم يوم الجمعة القادم **2014/01/03**.

يشار إلى أن المرضى المدمجين شنوا عدة اعتصامات للمطالبة بإدماجهم بمصلحة تصفية الدم باليوسفية، كان آخرها احتلال المصلحة لما يزيد عن أربع وعشرين ساعة، يومي الخميس والجمعة من الأسبوع الفارط، عقد على إثره اجتماع بمقر عمالة اليوسفية ترأسه عامل الإقليم وضم مسؤولي القطاع الصحي وممثلين عن السلطة المحلية وعن جمعية دعم مرضى القصور الكلوي، تعهدت على إثره الجمعية بتوفير اللوازم الطبية للمرضى الجدد، ووقع مندوب الصحة في إطاره مذكرة بتفويض رئيسة مصلحة القصور الكلوي استخدام احتياطي وزارة الصحة من لوازم تصفية الدم إلى حين تقديم الجمعية للمستلزمات التي تعهدت بها، وهو ما كانت تطالب به الطبيبة المسؤولة قبل التأشير على إضافة هؤلاء المرضى إلى لائحة المستفيدين من العلاج بالمصلحة.

http://www.halapress.com/details-12362.html

مجلس اليازمي يمنح هدية نهاية السنة لعائدين من مخيمات تندوف

حول **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** الاثنين 30 دجنبر 2013، مبالغ التعويض المالي للمجموعة الثانية من المعتقلين الصحراويين لدى بوليساريو العائدين للمغرب.

و سبق للمجلس الاستشاري لحقوق الانسان أن عوض مجموعة أولى مكونة من 60 عائدا للمغرب سنة 2011 ، من ضمنهم الحسين بيدا و الداهي كاي . و قد تم ارسال التعويضات التي تتراوح بين 30 مليون سنتيم و خمسين مليون، عبر حوالات بريدية للعائدين من مخيمات تندوف في سرية تامة، خشية إثارة الغضب لدى السجناء المغاربة المدنيين الذين كانوا معتقلين بسجون بوليساريو. كما أن نفس مشاعر الغضب يتقاسمها مع المعتقلين المدنيين العسكريون أسرى الحرب السابقون و الذين خاضوا اعتصامات عديدة أمام البرلمان.

هدية نهاية السنة التي بعثها مجلس اليازمي لقدماء بوليساريو، تعكس خللا في منظومة جبر الضرر. و يرى متابعون للملف ان جبر الضرر يجب أن تقدمه الجزائر التي كان الاسرى الصحراويون معتقلين بأراضيها, كما ان جمعية صحراوية تتابع قياديين من الجبهة و ضباطا جزائريين امام القضاء الاسباني اليوم بتهمة الإبادة.

سخاء مجلس اليازمي مع قدماء الجبهة الذين اكتشفوا أن اختيارهم للالتحاق بتندوف كان خاطئا، سيثير شهية المعتقلين السابقين بأكدز الذين عوضوا في إطار هيئة الانصاف و المصالحة ، لكنهم يطالبون اليوم بالمزيد بمباركة جهات حقوقية في الخفاء.

http://zoompresse.com/news3586.html

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
■ العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013
■ مدير النشر: علي ليلي

11/76

تنظم جمعية "الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان" الجامعة الأولى للشباب من أجل الديمقراطية أيام 03 و04 و05 يناير بالمركب الدولي للشباب في بوزنيقة، بمشاركة ما يقارب 200 شابا وشابة من مختلف جهات المغرب، وسيشارك في تأطيرها باحثون وأساتذة جامعيون، وستتمحور أشغال هذه الجامعة الأولى حول "الدستور وتنظيم السلط والبرلمان واختصاصاته"، و"الديمقراطية والديمقراطية التشاركية والحكامة"، وكذا "آليات حماية حقوق الإنسان". كما سيشارك في افتتاح أشغال الجامعة التكوينية ممثلون عن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والهيأة المركزية للوقاية من الرشوة.

FLASHS

Table ronde

70661

La justice constitue le mécanisme le plus efficace pour garantir les droits et les libertés, a affirmé le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohammed Sebbar. M. Sebbar, qui intervenait lors d'une table ronde organisée en fin de semaine à Fès sur le rôle du CNDH et des Commissions régionales dans la protection des droits de l'Homme, a indiqué que les magistrats sont appelés à apporter leur contribution à la promotion et à la préservation des droits de l'Homme et des libertés, précisant que le CNDH a accordé un grand intérêt au volet de la justice dans le cadre du dialogue national sur la réforme du système judiciaire, à travers plusieurs mémorandums appelant au respect de l'indépendance de la justice.

SG du CNDH : La justice garante la plus efficace des droits et des libertés

Fès - Mohammed Sebbar, secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a affirmé que la justice constitue le mécanisme le plus efficace pour garantir les droits et les libertés.

M. Sebbar, qui intervenait lors d'une table-ronde organisée en fin de semaine à Fès sur le rôle du CNDH et des Commission régionales dans la protection des droits de l'Homme, a indiqué que les magistrats sont appelés à apporter leur contribution à la promotion et à la préservation des droits de l'Homme et des libertés, précisant que le CNDH a accordé un grand intérêt au volet de la justice dans le cadre du dialogue national sur la réforme du système judiciaire, à travers plusieurs mémorandums appelant au respect de l indépendance de la justice.

Il a passé en revue les changements profonds opérés au Maroc dans le champ des droits de l'Homme et des libertés à travers l'adoption de plusieurs législations et leur adaptation aux conventions et chartes internationales, ajoutant que le CNDH ne pourra accomplir convenablement sa mission de protection des droits de l'Homme sans la coopération active des pouvoirs publics, de la justice et des organisations de la société civile.

Concernant la situation des prisons et la détention préventive, il a appelé à plus d'efforts pour corriger les dysfonctionnements de la politique punitive et de réinsertion en réfléchissant aux peines alternatives en vue d'alléger la pression sur les prisons et garantir les droits des détenus, dans le contexte de la nouvelle Constitution qui a insisté sur le respect des droits et des libertés des citoyens. Il a également appelé à la révision de la procédure de la détention préventive et à l'ouverture d'un dialogue nationale sur les peines alternatives devant aboutir à l'adoption d une loi sur ces peines, outre la mise en œuvre de la procédure de conciliation et la libération conditionnelle pour réduire le surpeuplement des prisons, un phénomène qui constitue l'un des grands problèmes auxquels font face actuellement les prisons marocaines.

Le président de la Commission régionale des droits de l'Homme à Fès-Meknès, Abdelaziz Mekni a considéré que la création de ces structures régionales a constitué un saut qualitatif dans l'action du CNDH en ce sens qu'elles ont permis de renforcer la politique de proximité dans la protection des droits de l'Homme et de consolider la dimension régionale et territoriale en plus de la mise à contribution des acteurs locaux dans le processus de raffermissement de l'Etat de droit et des libertés au Maroc.

Il a souligné que l'organisation de ce colloque s'inscrit dans le cadre du souci de la Commission régionale d'approfondir l'ouverture et le contact sur les acteurs engagés dans la protection des droits de l'Homme en vue d'enrichir le débat sur les meilleurs moyens de préserver ces droits précisant que l'atteinte de ces objectifs passe par la coordination entre toutes les parties impliquées dans ce processus au niveau local.

Les participants à ce débat, dont une pléiade de magistrats et de juristes, se sont penchés sur les rôles et les interactions entre les différents intervenants dans le domaine de la défense et la promotion des droits de l'Homme.

Ce thème a été développé à partir de plusieurs axes, notamment "Quel rôle de la justice dans le contrôle des institutions pénitentiaires et de rééducation", "Quel rôle de la justice dans le contrôle des lieux de détention" et "le rôle du Conseil national des droits de l'Homme et ses commissions régionales dans la protection des droits de l'Homme"

http://www.lemag.ma/SG-du-CNDH-La-justice-garante-la-plus-efficace-des-droits-et-des-libertes_a79066.html